**المحاضرة التاسعة**

**قضايا التنمية في سياقها الدولي**

إذا كانت قضية النهضة العربية قد شغلت المفكرين والاجتماعيين العرب منذ منتصف القرن التاسع عشر وقبل الحرب العالمية الثانية، فإن قضية التنمية أهم القضايا العربية التي اشتغل حولها علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أخذت أغلب البلدان العربية استقلالها وانطلقت في تنمية وتحديث مجتمعاتها.

ونظرا لكون جميع البلدان العربية تُصنف من ضمن بلدان العالم الثالث التي وُصفت بأنها دول نامية ودول متخلفة، فقد شكلت فترة الستينيات والسبعينيات مرحلة جد مهمة لهذه البلدان، بحيث أتيحت لها فرصة تحقيق تنمية شاملة ومستقلة.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتزايد نشاط حركات التحرر، ظهرت على المستوى الدولي مجموعة الدول المستقلة حديثاً، التي عُرفت فيما بعد بالدول النامية.

ولقد ساهم الصراع الأيديولوجي بين القطبين إلى تنامي حركات التحرر في العالم؛ بفضل توجهات القِوى العظمى الجديدة نحو تصفية الاستعمار القديم وإعادة تشكيل نظام عالمي جديد، تتقاسم قيادته والهيمنة عليه كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الإمريكية، وهذا ما أدى فعلاً إلى تشكّل مجموعة جديدة من الدول حديثة الاستقلال، شكّلت ما سُمي بمجموعة الدول النامية، فكان موضوع تنمية هذه البلدان وتخليصها من حالة التخلف من أكثر القضايا شغلا للرأي العام العالمي.

إنّ هذه الدول التي فكك الاستعمار بناءاتها، ونهب مواردها، وجدت نفسها عشية الاستقلال في حالة ضعف وتخلف، وفي حالة تبعية إلى القوى الكبرى التي تهيمن على النظام العالمي الجديد وتفرض سيادتها على المؤسسات الأممية التي تشكلت في إطار هذا النظام.

وابتداء من عقد الستينيات من القرن العشرين، باشرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في وضع برامج تنموية موجهة لتمكين البلدان من تجاوز حالة تخلّفها، والنهوض باقتصادها الوطني.

وسوف نستعرض لتلك السياسات التي اتبعت من خلال برامج عقود التنمية الدولية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

**العقد الأول للتنمية (عقد الستينيات)[[1]](#footnote-1)(1)**

في ديسمبر 1961 أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول عقود التنمية، ورافق هذا العقد تصاعد النزعات التحررية في العالم، فكانت برامج هذا العقد من التنمية استجابة من القوى العظمى لتأكيد حق البلدان المستعمَرة في تقرير مصيرها، وتوفير الوسائل الممكنة للقضاء على الفقر والجهل والأوبئة في البلدان المستقلة حديثاً.

كان الفكر التنموي السائد آنذاك، تهيمن عليه نظريات النمو الاقتصادي، التي ترى أن تحقيق التنمية يتطلب تحقيق نسب عالية من نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومضاعفة متوسط دخل الفرد؛ لذلك كان التأكيد عل عنصر رأس المال العيني، أما باقي العناصر فتأتي لاحقاً، وكان الفكر التنموي ينظر إلى مشكلات التنمية في البلدان النامية هي مشكلات تتعلّق بضعف الموارد، فكانت السياسات التنموية موجهة إلى مساهمة البلدان المتقدمة بجزء من مواردها لتنمية البلدان المتخلفة، فشهدت إثر ذلك حركة من الاقتراض لم يسبق لها مثيل في تاريخ العالم.

إلا أنّ حركة الموارد، وتعاظم حجم الديون لم يترتب عليه حل كثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية، والسبب هو تركيز البحث حول مصادر هذه الموارد عِوض التفكير في كيفيات تصريفها واستثمارها، وتحقيق التراكم المادي.

فكانت نتيجة تلك السياسات الفشل الذريع الذي عمّق تبعية البلدان النامية للبلدن المتقدمة ومؤسساتها المالية، فتراكمت الديون الخارجية، وتضاءل معدل الثقة في القدرة على إرجاع تلك الديون.

وفي سنة 1968 تولى البنك العالمي القيام بدراسة من أجل تقييم تجربة التعاون الدولي في مجال التنمية، ووضع استراتيجيات بديلة للتنمية في عقد السبعينيات.

فكان من شأن ذلك إصدار تقرير تفصيلي تحت عنوان " شركاء في التنمية"، بحيث لخّص المشكلات الرئيسية التي تعيق التنمية وتعترض سياسات التعاون الدولي، فكان من أهمها:

ـ مشكلة التحكّم في النمو الديمغرافي المتزايد في البلدان النامية.

ـ مشكلة ضعف المشاركة الشعبية في المجال الاقتصادي.

ـ مشكلة غياب العدالة في توزيع الدخل.

ـ مشكلة البطالة.

ـ مشكلة سوء التغذية. و مشكلة ضعف أداء القطاع الزراعي.

ـ مشكلات متعلقة بالانفتاح الاقتصادي، وحرية التبادل التجاري، ودور القطاع الخاص.

ـ مشكلات تخص قلة وضعف أداء مراكز الأبحاث والدراسات المهتمة بالبحث العلمي والتقني الخاص بمشكلات التنمية في البلدان النامية.

ـ مشكلات نُظم التعليم في الجامعات ومعاهد التعليم العالي، وعلاقتها بمراكز تخطيط السياسات التنموية.

لقد كانت هذه المراجعة النقدية مهمة لاستدراك ما يمكن استدراكه، ومهمة أيضاً في تقدم الفكر التنموي، الذي بدأ يستقل عن تأثير النماذج الغربية في تفسير حالة التخلف، وآليات تحقيق التنمية في البلدان النامية.

وهذا ما يمكن ملاحظته بشكل واضح في صياغة عقد التنمية الثاني، وطبيعة الأهداف التي تم التخطيط لها.

**العقد الثاني للتنمية (عقد السبعينيات)[[2]](#footnote-2)(1)**

في العقد الثاني للتنمية؛ الذي تم الإعلان عنه في سنة 1970، تضمّن مجموعة من الأهداف المهمة لنجاح تحقيق التنمية في البلدان النامية، وحرصت هذه الأهداف أن تتدارك النقائص التي تم استهدافها في عقد الستينيات.

وبالإضافة إلى أهمية الأهداف الكمية، أكدت الخطة على أهمية الأهداف الكيفية[[3]](#footnote-3)(2)؛ أي تلك المتعلقة الجوانب الاجتماعية والبشرية، كالعمل على زيادة التوظيف وخفض معدلات البطالة، كذلك المطالبة بتعميم التعليم الابتدائي وإلزاميته وتخفيض نسبة الأمية وربط برامج التعليم بأهداف التنمية واحتياجاتها، كذلك من الأهداف الارتقاء بالمستوى الصحي للمواطن وتحسين أنماط التغذية، والقضاء على الأوبئة والأمراض واسعة الانتشار.

من الأهداف المهمة التي تم التأكيد عليها أيضاً؛ توسيع نطاق المشاركة الشعبية في جهود التنمية؛ خاصة مشاركة الشباب والنساء.

في الواقع شهد عقد السبعينيات بعض بوادر الاختلال في النظام الاقتصادي العالمي، بدءاً من أزمة نظام الصرف، وتخلي الولايات المتحدة على قاعدة الذهب، مروراً بأزمة التضخم، وأزمة الغذاء، وأزمة النفط، وبوادر أزمة المديونية، كل هذه الأزمات العالمية أثرت على تحقيق أهداف عقد التنمية الثاني، وفتح مجالاً واسعاً للنقاش حول مسمى النظام العالمي الجديد، وما عُرف بحوار شمال جنوب.

وفي سنة 1977 طالب الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل لجنة مستقلة لبحث قضايا التنمية الدولية، وفي سنة 1979 تم رفع التقرير النهائي إلى الأمين العام، وبعده في سنة 1980 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان العقد الثالث للتنمية.

**العقد الثالث للتنمية[[4]](#footnote-4)(1) (عقد الثمانينيات)**

لقد جاءت استراتيجية هذا العقد في ظل اعتراف بمسؤولية الدول المتقدمة، وطبيعة العلاقات الدولية القائمة في تعثر جهود التنمية في البلدان النامية، وتعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

كما نبّه القرار الأممي إلى دور العوامل الخارجية وتأثيرها على كفاءة أداء النظام الاقتصادي العالمي في حل المشكلات العالمية، مما استدعى طرح قضايا التوزيع والعدالة الاجتماعية.

أما على المستوى المحلي، فقد تم العودة إلى التركيز على الأهداف الكمية، من خلال الرفع من معدلات النمو، من أجل تحسين متوسط دخل الفرد.

ولقد شهد هذا العقد تراجعاً وتباطؤاً كبيراً في معدلات النمو في أغلب البلدان النامية، مما انعكس على المستويات المعيشية والصحية للسكان وانتشار ظاهرة الفقر، والهجرة، والعنف، وعمّق من ذلك تفاقم أزمة المديونية، التي سرّعت من انتشار الحركات الاحتجاجية في كثير من البلدان النامية، التي طالبت بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية.

**العقد الرابع للتنمية[[5]](#footnote-5)(1) (عقد التسعينيات)**

لقد تم طرح استراتيجية العقد الرابع للتنمية، في مرحلة كان النظام العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية، قد أخذ في إعادة التشكّل، بحيث تم الإعلان عن نهاية الحرب الباردة، وبالتالي نهاية الثنائية القطبية التي كانت تنعكس فيها حالة الاستقطاب بين القطبين على اتجاهات التنمية في البلدان النامية.

على المستوى المحلي تفكك الاتحاد السوفياتي وكثير من بلدان أوربا الشرقية، وشهدت بعض بلدان العالم الثالث اضطرابات وانتفاضات شعبية، أدت بهذه البلدان إلى إجراء إصلاحات عميقة تتناسب والتوجهات الدولية الجديدة.

لقد كانت تجارب التنمية في البلدان النامية قد انتهت إلى أفق مسدود، فجاءت الاستراتيجية التنموية للعقد الرابع لتؤكد على ضرورة تحقيق معدلات نمو مرتفعة في البلدان النامية، وبذل جهود من أجل تعزيز التعاون الدولي وتفعيل إجراءات تمويل التنمية في هذه البلدان، والعمل معاً على حل المشكلات العالمية، كالفقر والجوع ومشكلات البيئة، ومشكلة الديون، والغذاء، والأمراض.

1. (1) راجع القرار رقم 1710، والقرار رقم 1711 الصادران عن الدورة السادسة عشرة للأمم المتحدة. [↑](#footnote-ref-1)
2. (1) القرار رقم 2626 الصادر عن الدورة الخامسة والعشرين للأمم المتحدة، في 24/10/1970. [↑](#footnote-ref-2)
3. (2) ينص البند (18) من القرار على أنه: "نظراً إلى أن الهدف النهائي للتنمية هو إتاحة فرص أوسع للبشر لحياة أفضل، فإنه لا بد من تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل والثروة من أجل ترسيخ كل من العدالة الاجتماعية والكفاءة الإنتاجية، ومن رفع مستوى التوظيف بشكل ملموس، ومن توفير درجة أعلى من الأمن الداخلي، ومن التوسع في التعليم والصحة والتغذية والإسكان والرفاهة الاجتماعية وتحسين تسهيلاتها، ومن حماية البيئة.

   وبناء عليه لا بد من أن تسير التغييرات النوعية والهيكلية جنباً إلى جنب مع النمو الاقتصادي السريع، كما يتعين إحداث تضييق ملموس في التباينات القائمة، إقليمية كانت أو قطاعية أم اجتماعية. فهذه الأهداف هي في آن واحد عوامل محددة للتنمية ونواتج تترتب عليها. ومن ثم يجب النظر إليها على أنها أجزاء متكاملة للعملية الديناميكية نفسها، وهو ما يدعو إلى تبني مقاربات موحدة لعدد من القضايا". [↑](#footnote-ref-3)
4. (1) القرار رقم (56/35) رقم 83 الصادر في 5/12/1980. [↑](#footnote-ref-4)
5. (1) القرار رقم 99/45 الصادر في 21/12/1990. [↑](#footnote-ref-5)